# منتدى المحروسة : نحو مجتمع مدني إيجابي فعال قادر علي تحقيق التنمية الحقيقية بين الدولة والمواطن

نحو مجتمع مدني فعال إيجابي قادر علي حماية الحقوق والحريات ولعب دور الوسيط بين الفرد والدولة، وقادر علي إعادة مد جسور الثقة مع الدولة لبناء وتنمية المجتمع المصري، بهذه التوصيات أختتم منتدى المحروسة للبحوث والسياسات العامة ومؤسسة المشرق للتنمية والسكان بالأمس فعاليات الحلقة النقاشية " الحق في تكوين الجمعيات.. رؤية نقدية ونظرة مستقبلية " التي عقُدت بالأمس بمقر مركز المحروسة بالقاهرة.

وجدير بالذكر أن أكثر من ٣٠ مشارك من الباحثين وممثلي الوزارات وأساتذة الجامعات وقيادات المجتمع المدني المصري وإعلاميين شاركوا باللقاء البحثي بالأمس الذي قاده كلاً من الدكتور عطية حسين أفندي أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، والأستاذ خالد معروف المحامي والباحث بالمجلس القومي لحقوق الإنسان.

ناقشت الحلقة البحثية الحق في تكوين الجمعيات كحق أساسي من حقوق الإنسان نصت عليها مختلف الوثائق الوطنية من الدستور المصري والقوانين بالإضافة إلي التزامات مصر التي تم التوقيع والتصديق عليها بالوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، وتعريف المجتمع المدني وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومكوناته من جمعيات خيرية، منظمات تنموية وحقوقية، والنقابات والاتحادات، وجماعات الضغط والصحافة المستقلة والجمعيات الأهلية.

وركزت الحلقة البحثية المناقشات علي التحديات التي تواجه عمل الجمعيات في مصر، والتي تنوعت ما بين تحديات داخلية وخارجية، تتعلق التحديات الداخلية بأسلوب إدارة وعمل مؤسسات المجتمع المدني ومدي استدامتها وتخطيطها الاستراتيجي لخريطة أنشطتها وفقاً لرسالتها ورؤيتها، أما التحديات الخارجية فهي تشمل تحديات الإجراءات

القانونية لإشهار الجمعيات وفقاً لقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢، وتحديات إعلامية وثقافية ومجتمعية تتعلق بعدم الوعي بأهمية دور المجتمع المدني في لعب دور الوسيط بين الدولة والمواطنين وتحقيق الخطط التنويرية والتنموية المجتمعية الشاملة.

وفي ختام الحلقة النقاشية توصل المشاركون إلى مجموعة من المداخلات القيمة والتوصيات التي تطرقت لكيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ودعم حق التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في مصر من أهمها :

- ضرورة إيجاد نماذج إيجابية ناجحة للاقتضاء بها بين المؤسسات والجمعيات الحالية، تنطق الحقوق الإنسانية وتطبقها داخلياً تفادياً لازدواجية المعايير، وأملاً بأن تصحح هذه النماذج الخطاب الثقافي والإعلامي تجاه منظمات المجتمع المدني المصري.
- تصميم حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال توفير وتبادل المعلومات بالاتجاهين، وخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته باعتباره – المجتمع المدني – شريك أساسي في التنمية المجتمعية.
- إصدار تشريع قانوني يقلل من الإجراءات القانونية المطلوبة لإشهار الجمعيات والمؤسسات ويوحدها بين المديريات في مختلف المحافظات المصرية، مع تطبيق صحيح القانون بمجرد إصداره.
- المساهمة الفاعلة مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة، من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخضوع القائمين علية للمساءلة لتحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ ونقل التنمية إلى مختلف المناطق في مصر.
- مد جسور الثقة بين منظمات المجتمع المدني بفئاته المختلفة والتشبيك فيما بينهم لتوحيد الجهود والأنشطة التي تخدم المجتمع المصري مع تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات.

10 08 2015

10 . 08 . 2015

MC SD
10 . 08 . 2015

10.08.2015

10.08.2015

Strengthened Civil Society
Accountable and
10.08.2015

Reinforced Economic Development
NGOs

10.08.2015

10

10 . 08 . 2015

Strengthened Civil Society
MCSD
10 . 08 . 2015

MCSD
10.08.2015

10.08.2015

10.08.2015

MCSD

10 08 2015

10.08.2015

10 . 08 . 2015

الجلسة الأولى

الجلسة الأولى
10 . 08 . 2015

10.08.2015

MCSD
10 . 08 . 2015

MCSD
10 . 08 . 2015

10.08.2015

10.08.2015

MCSD
10.08.2015

10.08.2015

10.08.2015

10 08 2015

10.08.2015

10.08.2015

10.08.2015

10.08.2015

10.08.2015

10.08 2015